دبلوماسيو الدولة العثمانية خلال القرن 19م ودورهم الإصلاحي

مصطفى رشيد باشا أنموذجا

Ottoman diplomats during the 19th century and their reformist role

Mustafa Rashid Pasha Ingemja

فاطمة الزهراء رحماني [1] *

[1] جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، البريد الالكتروني: rahmani.fatmazohra2020@gmail.com

Fatma zohra Rahmani [1*]

[1] Algiers 2 university Abou el Kacem Saadallah (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2021/07/26 تاريخ القبول: 2022/11/15 تاريخ النشر: 2023/01/25

ملخص:

يعدّ مصطفى رشيد باشا (1800- 1858م) من أبرز الشخصيات الدبلوماسية التي ظهرت في الدولة العثمانية وبالأخص في القرن 19م، حيث كان له دور رئيسي في إرساء أصول الدبلوماسية العثمانية من خلال كسب ثقة ودعم الدول الأوروبية الكبرى ممثلة في بريطانيا وفرنسا لصالح دولته في مواجهتها للأزمات التي واجهتها وفي مقدمتها المسألة المصرية. كما نجح في كسب تأييد تلك الدول لبرنامجه الإصلاحي الذي سعى من خلاله إلى إنقاذ الدولة العثمانية من المشاكل العالقة بها، مما جعله يصبح رائدا من رواد حركة الإصلاح والتنظيمات. دون أن ننسى الدور الذي لعبه في تكوين طبقة بيروقراطية عثمانية ساهمت في تحديث الدولة العثمانية وفي إدخال بعض المفاهيم الغربية كالدستور والديموقراطية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية العثمانية، السفارة العثمانية، مصطفى رشيد باشا، الإصلاح، التنظيمات.

Abstract:

Mustafa Rashid Pasha (1800–1858) is one of the most prominent diplomatic figures in the Ottoman State, particularly in the 19th century. He played a key role in establishing the origins of Ottoman diplomacy by gaining the confidence and support of the major European countries represented in Britain and France in the interest of his country in dealing with the crises that it faced, primarily the Egyptian question. He also succeeded in gaining their support for his reform programme, through which he sought to save the Ottoman State from its outstanding problems, making him a pioneer of the reform movement and organizations. Without forgetting the role he played in the formation of an Ottoman bureaucratic class that contributed to the modernization of the Ottoman State and to the introduction of some Western concepts, such as constitution,

* فاطمة الزهراء رحماني.

democracy and others.The abstract refers to the importance of research, its problems and the most important results.

Keywords: Ottoman diplomacy, Ottoman Embassy, Mustafa Rachid Pasha, Reform, Tanzimat.

1- مقدمة:

منحت القوة التي اكتسبتها الدولة العثمانية لاسيما في القرن 16م الحق بإدارة علاقاتها مع الدول الأوروبية كيفما ووقت ما شاءت، بل وحتمت على الطرف الأوروبي أن يأتي إلى عاصمتها للتفاوض معها. لكن ابتداء من أواخر القرن 17م أصبح لزاما عليها الرضوخ لمطالب الأوروبيين من خلال التنازل عن بعض أقاليمها بموجب بعض المعاهدات التي وقعتها كطرف مهزوم. كما اضطرت لإرسال سفراء لها في العواصم الأوروبية الكبرى من أجل اكتشاف تقدمها ومحاولة نقله للدولة التي أضحت ملامح الانحطاط والتراجع بارزة على أنظمتها الإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. فكان لأولئك السفراء دور كبير في مبادرة الدولة بإصلاحات، وإن كانت تمس المجال الإداري والعسكري فقط، من خلال التقارير التي ضمنوها مشاهداتهم وملاحظاتهم عن الحضارة الغربية.

لكن تلك التقارير ظلت سطحية و لم تقدّم للدولة العثمانية الحلول والبدائل التي من شأنها أن تصلح شؤونها الداخلية، خاصة في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها مطلع القرن 19م، والتي فرضت عليها انتهاج أساليب دبلوماسية حديثة لإدارة علاقاتها مع الدول الأوروبية الكبرى التي أخذ تأثيرها يبرز بشكل واضح على الساحة الدولية. حيث تعدّ الهزيمة التي تعرّضت لها الدولة العثمانية في حربها مع روسيا ما بين 1828- 1829م، وانفصال اليونان عن الدولة العثمانية سنة 1830م، واحتلال فرنسا للجزائر في نفس العام، وتمرد محمد علي باشا والي مصر، من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور شخصيات دبلوماسية مؤهلة، لم يقتصر دورها على نقل تطورات الحضارة الأوروبية إلى بلادها، وإنّما المشاركة في الحياة الأوروبية، والمساهمة في تسيير وتحريك الدبلوماسية العثمانية من أجل كسب ودعم الدول الأوروبية لصالح دولتها، مع محاولة إنقاذ الدولة من دوامة المشاكل الغارقة فيها .

وفي هذا السياق؛ برز مصطفى رشيد باشا (1800- 1858م) كإحدى الشخصيات الدبلوماسية العثمانية المهمة التي أبدت استعدادها الكامل لإدخال إصلاحات شاملة تمس المجال الإداري والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، انطلاقا من تجاربه وخبرته التي اكتسبها خلال تدرجه في الوظائف الإدارية المركزية من جهة، وتواجده في فرنسا وبريطانيا كسفير من جهة ثانية .

بناء على ما تقدم ذكره؛ تأتي أهمية هذه الدراسة التي يعدّ موضوعها من الموضوعات التي تلقى اهتماما أكاديميا كبيرا من طرف العديد من الدارسين في المجال التاريخي وفي حقل العلاقات الدولية، من الفترة والشخصية التي حدّدت كعنصر أساسي في محاور هذه الورقة البحثية. حيث يمثّل القرن 19م الفترة التي عرفت فيها الدولة العثمانية ما يعرف بحركة الإصلاح والتنظيمات من جهة، وتطور الدبلوماسية العثمانية من زاوية أخرى، والتي لعب فيهما مصطفى رشيد باشا دورا بارزا. ومن هنا تمثل محور إشكاليتنا في مدى مساهمة

الدبلوماسي مصطفى رشيد باشا في إصلاح الدولة العثمانية خلال القرن 19م؟ معتمدين في الإجابة عليها على المنهج التاريخي التحليلي.

2- البدايات الأولى لتكوين الدبلوماسيين العثمانيين

لما كانت الدولة العثمانية هي الطرف القوي والمنتصر في صراعها مع الدول الأوروبية منذ نشأتها حتى القرن 16م، فإنّ هذه الأخيرة كانت السباقة في إرسال سفراءها إلى الدولة العثمانية. حيث كانت آليات التفاوض تتم بين طرفي النزاع في الأستانة (قاسم، 1999: ص 51)، أين يملي السلطان أو الصدر الأعظم شروطه على الدول التي خسرت الحرب معها على وفق ما كانت تقتضي مصلحتها لأجل الحفاظ على حدودها وسلامة أراضيها من أي اعتداء خارجي (منصور، 2017: ص 2794).

وازداد عمق تحكم الدولة العثمانية في علاقاتها الدبلوماسية عندما تم فتح القسطنطينية سنة 1453م الذي أكسبها الهوية العالمية، حيث ظلت مترّفعة عن تنصيب سفراء دامين لها في العواصم الأوروبية على أساس أنّها تملك من الهيبة والسطوة تجعلاها في غنى عن ذلك (رائسي، 2007: ص 09)؛ في حين أخذت تستمر في استقبال العديد من السفارات الأوروبية التي سعت لاستجداء رضاها وكسب ودّها (منصور، 2017: ص 2795). واستمر الأمر على حاله في عهد السلطان سليمان القانوني الذي فتح المجال أكثر أمام توافد السفارات الأوروبية إلى إسطنبول بعد منحه امتيازات لفرنسا سنة 1535م(رائسي، 2007: ص 253- 327).

وفي ظل الاتصال الدبلوماسي بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في إطار الامتيازات والمعاهدات، أصبح من الضروري إيفاد مبعوثين عثمانيين إلى أوروبا بصورة مؤقتة أو طارئة، يتم اختيارهم من العسكريين برتبة جاويش أو آغا أو متفرقة(قاسم: 199: ص 52)، وأحيانا من المترجمين (الغازي، 2020: ص 168)، وذلك من أجل إبلاغ الحكام الأوروبيين باعتلاء السلطان العثماني العرش، أو تسليم نص التصديق على اتفاقية جديدة، أو التأكيد على العلاقات الودية بين البلدين، أو تقديم المقترحات الخاصة بإقرار وإرجاع العلاقات الودية حالة وجود خلافات، أو تقديم عروض إقرار السلام في زمن الحرب، أو تقديم الهدايا وإجابة الردود على رسال السلطان للحكام الأوروبيين، أو إرضاء السفراء الأجانب الذين وجهت إليهم إهانات أثناء وجودهم في اسطنبول، أو رد الزيارات التي يقوم بها سفير أوروبي فوق العادة وغيره من الشخصيات المهمة (جمال الدين، 2014: ص 86).

وبناء على ذلك؛ تم إيفاد بعض المبعوثين في عهد السلطان سليمان القانوني مثل إرسال المبعوث راسم باشا سنة 1553 إلى فرنسا من أجل توقيع معاهدة معها، والمبعوث سيدي علي أكبر الذي لعب دورا كبيرا في إعادة العلاقات العثمانية النمساوية إلى ما كانت عليه بعد تأزمها خلال الفترة ما بين 1555- 1560م (محمد، 2015: ص 385- 386). علاوة على إرسال المبعوث إبراهيم بك سنة 1569م لتجديد الاتفاقية الفرنسية العثمانية القائمة على عدول فرنسا عن التحالف مع امبراطورية الهابسبورغ، وإرسال المبعوث محمود بك من أجل طلب يد الأميرة مارغريت دو فالو(أفندي، 2017: ص 21). كما أوفد السلطان مراد الثالث مبعوثان سنة 1581م الأول يدعى حسن آغا لدعوة الملك هنري الرابع لحضور حفل ختان الأمير محمد،

والثاني يدعى المتفرقة علي جلبي من أجل تجديد الاتفاقية الفرنسية العثمانية مرة أخرى(أفندي، 2017: ص 21). فضلا عن إيفاد السلطان محمد الرابع سنة 1699 لمبعوثه المتفرقة سليمان آغا من أجل إقناع الملك الفرنسي لويس 14 لدعم بنادقة جزيرة كريت الذين أصبحوا يعانون من صعوبات كبيرة(أفندي، 2017: ص 22).

ابتداء من القرن 17م ستتحول المعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية إلى أداة لتغيير مسار الدبلوماسية العثمانية، حيث نتج عن صلح ويستفاروك سنة 1606م مع النمسا إلى اعتراف السلطان العثماني بالإمبراطور النمساوي نظيرا له، وقاعدة المساواة هذه أخرجت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية من دائرة الدبلوماسية المنفردة التي انتهجتها في إدارة علاقاتها مع الدول المسيحية من منطلق القوة العثمانية إلى الدبلوماسية الجماعية (مصطفى، 1996: ص 78- 79)، الأمر الذي أدى سنة 1699م إلى توقيع العثمانيين -باعتبارهم الطرف المنهزم- معاهدة كارلوفيتز التي وصفت على أنّها أول تفكيك لأوصال الدولة العثمانية، وتحولت الدبلوماسية العثمانية من خدمة التوسع العثماني إلى خدمة أغراض البقاء العثماني في أوروبا(مصطفى، 1996: ص 78- 79). من جهة أخرى؛ كشفت تلك المعاهدة ولأول مرة ضعف الدولة العثمانية، وحاجتها إلى تجديد مؤسساتها عن طريق التعرّف على ما لدى الدول الأوروبية من فنون وتقنيات حديثة.

ومن هذا المنطلق؛ شهد القرن 18م تحولا في مسار الدبلوماسية العثمانية، حيث أخذ العثمانيون في إيفاد العديد من المبعوثين إلى أوروبا، وأسندوا لهم مهمة تسجيل مشاهداتهم في العواصم الأوروبية في جميع ميادين الحياة لا سيما منها العسكرية والحضارية، ورفعها في شكل تقارير إلى السلطان العثماني، وذلك من أجل إنقاذ الدولة مما وقعت فيه من ضعف وتراجع في شتى المجالات. ولعلّ ما يميّز هذه البعثات هو أنّها كانت مؤقتة لكنّها تدوم لفترات طويلة، كما أنّها تحولت من بعثات مراسمية أو احتفالية إلى ما يعرف بسفارتنامة التي تعدّ نوعا من الكتابات الجامعة للوصف الجغرافي والتقرير الدبلوماسي (أفندي، 2017: ص 25- 28). كما أصبحت السفارة العثمانية تضم عددا كبيرا من الموظفين الكبار قد يصل إلى 150 موظفا، عهدت إليهم مهام محددة سابقا (أفندي، 2017: ص 23).

وقد رافق ذلك تحولا في تسمية من كانوا يرسلون في مهمات رسمية إلى أوروبا من مجرد مبعوث السلطان إلى سفير "إيلجي"، الذي أصبحت مهامه تتجاوز الشكليات، وأصبح له دور في التفاوض وأضحى من واجبه تقديم تقرير مكتوب عقب عودته. ولم يعد السفير مثلما كان سابقا من حجاب السلطان بل أضحت مهمة السفير وظيفة تنتمي لجهاز بيروقراطي يرأسه رئيس الكتاب المكلف بتنسيق الدبلوماسية العثمانية قبل إحداث نظارة الأمور الخارجية(أفندي، 2017: ص 20).

افتتح العثمانيون هذا النوع من السفارات بإرسال محمد جلبي أفندي سنة 1721م إلى باريس، حيث عبرت سفارته عن طابع جديد للدبلوماسية العثمانية في القرن 18م، سواء من حيث اختيار شخص السفير ومؤهلاته أو من حيث أغراض السفارة وتعاملاتها داخل العاصمة الفرنسية أو التقرير المفصل الذي كتبه المبعوث عن الحضارة الغربية عموما وعن العاصمة الباريسية بوجه خاص(أفندي، 2017: ص 86- 138).

ثم توالت السفارات مثل: سفارة أحمد رسمي أفندي إلى فيينا سنة 1757م، سفارة عثمان أفندي إلى روسيا سنة 1757م، سفارة رسمي أفندي إلى بروسيا سنة 1763م، ثم سفارة واصف أفندي إلى إسبانيا سنة 1787م، وسفارة محمد عزمي أفندي إلى روسيا سنة 1790م، (Yerasimos,1999: p 73- 78).

كان من نتائج هذه السفارات أن برز جيل جديد من المتخصصين في التفاوض الدبلوماسي خاصة مع نهاية القرن 18م، وذلك بعد أن انتعشت حركة التوظيف المدني في كوادر الدولة. كما أصبحت الدولة العثمانية على استعداد تام لإقرار نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم لدى الدول الأوروبية واستحداث منصب السفير الدائم أو السفير المقيم لأول مرة (قاسم، 1999: ص 56). وقد جسّد ذلك السلطان سليم الثالث، حيث عمد إلى إيفاد سفراء دامين إلى أغلب الدول الأوروبية من أجل توطيد الصلات مع هذه الدول والتعرّف إلى تنظيماتهم الإدارية والعسكرية، فكان أبو بكر راتب أفندي أول سفير دام يرسل إلى فيينا سنة 1791 إلى 1792م، وترك خلفه تقريرا مكونا من 490 صفحة حول الإدارة العسكرية والمدنية النمساوية (Yerasimos,1999: p 76- 79). أضف إلى ذلك؛ يوسف آغا أفندي أول سفير يوفد إلى لندن سنة 1793م لمدة 6 سنوات، رفقة فريق من المترجمين والموظفين كان أبرزهم محمود رئيف أفندي الذي تولى مهمة كتابة التقرير بتكليف من يوسف آغا (داود، 2016: ص 49- 51).

تم بعد ذلك إيفاد 4 سفارات عام 1797م؛ الأولى كانت إلى باريس برئاسة السفير مورالي سيد علي أفندي، والثانية إلى برلين برئاسة السفير علي عزيز أفندي، والثالثة إلى الهابسبورغ برئاسة عفيفي أفندي، أما الرابعة فإلى لندن برئاسة إسماعيل فروخ أفندي (قاسم، 1999: ص 64- 65). كما أرسل السلطان سليم الثالث ما بين 1806- 1811م السفير عبد الرحيم محب أفندي إلى فرنسا، الذي خلف وراءه تقريرا قيما من 400 صفحة حول مظاهر الحضارة الغربية في جميع ميادين الحياة وبالأخص في الإدارة والمؤسسات والمجتمع (العواد، 2020: ص 369- 390).

كان للتحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الدولة العثمانية في مطلع القرن 19م دور كبير في دفع الدبلوماسية نحو التقدم والتطور، حيث ساهمت الهزيمة التي تعرض لها العثمانيون في حربهم مع روسيا ما بين 1828- 1829م، وانفصال اليونان عن الدولة العثمانية عام 1830م، واحتلال فرنسا على الجزائر في ذات السنة، إلى إرغام الدولة العثمانية لانتهاج أساليب دبلوماسية حديثة من أجل كسب ثقة ودعم الدول الأوروبية في مواجهتها لتلك التحديات. وبرزت على إثر ذلك شخصيات فاعلة في المجال الدبلوماسي، مهمتها الأساسية تسيير وتحريك الدبلوماسية العثمانية، مع محاولتهم لإنقاذ الدولة من دوامة المشاكل الغارقة فيها، كما ساهموا في إدخال مفاهيم حديثة إلى الدولة العثمانية مثل الحضارة والنهضة والتحديث والتغريب وغيرها(Tezi, 2018: p 132, 142)، وهذا ما لم يكن سابقا، ومن أمثال أولئك الدبلوماسيين مصطفى رشيد باشا.

3- مصطفى رشيد باشا ودوره في إرساء أصول الدبلوماسية العثمانية

يعتبر القرن 19م العصر الذهبي للدبلوماسية العثمانية، وذلك بعد أن تخلت الدولة العثمانية بشكل نهائي عن الأسلوب الكلاسيكي في إدارة علاقاتها مع الدول الأوروبية، فبدل اعتمادها على سفراء من السلك

العسكري تنقصهم الخبرة الدبلوماسية؛ أصبحت تعتمد بالدرجة الأولى على رجال أكفاء يملكون براعة وحنكة سياسية ودبلوماسية (فنادولينا، 1999: ص 69)، ولعلّ أبرز من مثل أولئك الرجال مصطفى رشيد باشا (1800- 1858م)، الذي وصفته أغلب الدراسات التاريخية بأنّه الدبلوماسي المحنك الذي وضع حجر الأساس للدبلوماسية العثمانية وفقا للنظام الدبلوماسي المعتمد في أوروبا، انطلاقا من إيمانه بأنّ العالم أصبح يدار بالدبلوماسية وليس بالسلاح والعسكر (عبدي، 2014: ص 70). كما قرّر السلطان محمود الثاني إرسال العديد من السفارات العثمانية إلى الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وإنجلترا وروسيا(Kodaman, 1991, 48).

برزت ملامح البراعة الدبلوماسية أول الأمر في شخصية مصطفى رشيد باشا من خلال التقارير التي كان يكتبها خلال عمله ككاتب للصدارة العظمى، وفي الجيش العثماني خلال الحرب العثمانية الروسية سنة 1828م، ومن ثم عمله في ككاتب في المفاوضات التي جرت في أدرنة بين الدولة العثمانية وروسيا سنة 1828م، حيث ساهم من خلال تدخلاته في وضع نهاية للحرب بأقل الخسائر وأقصر وقت ممكن في صالح الدولة العثمانية الخاسرة (Islam Ansiklopedisi, 2006: p 348).

زيادة على ذلك؛ كان لتعيين مصطفى رشيد باشا تابعا لبرتو باشا رئيس مكتب المراسلات الواردة، دور كبير في صقل مهاراته الدبلوماسية. إذ اصطحبه برتو باشا معه في رحلة المفاوضات مع محمد علي باشا والي مصر بعد انتهاء الحرب العثمانية اليونانية(Islam Ansiklopedisi, 2006: p 348). الأمر الذي أهله لترأس مكتب المراسلات الواردة في إسطنبول سنة 1831م، ومن ثم المشاركة في لجنة المفاوضات مع إبراهيم باشا بن محمد علي باشا عندما احتل بلاد الشام ووصل بجيوشه إلى قونية وهزم القوات العثمانية (أبو الخير، 2018: ص 429).

لكن المنصب الذي أكسب مصطفى رشيد باشا شهرة كبيرة كدبلوماسي عثماني هو منصب السفير، حيث تم تعيينه من قبل السلطان محمود الثاني سفيرا لكل من باريس من 1834 إلى 1835م، ومن 1835 إلى 1836م، ومن 1841 إلى 1842م، وأخيرا من عام 1843 إلى 1845م، ولندن في سنة 1836م، وسنة 1839م (Ata, 2014: p 163). وقد كان الهدف من هذين السفارتين محاولة التوصل لحل المسألة المصرية بما يتناسب وحقوق الدولة ومصالحها، وإجراء مباحثات سرية مع الحكومة الفرنسية بهدف استعادة الجزائر، تبيان موقف فرنسا في حالة دخلت الدولة العثمانية في حرب مع محمد علي باشا والي مصر، فضلا عن تغيير الصورة الخاطئة التي تكونت عند رجال السياسة في أوروبا عن الدولة العثمانية، وإصلاح علاقة هذه الأخيرة مع الدول الأوروبية ومخاطبة الرأي العام الأوروبي ليكون إيجابيا اتجاه الدولة العثمانية (عبدي، 2014: ص 75).

شغلت المسألة الجزائرية الجزء الأكبر من جهد مصطفى رشيد باشا خلال عمله سفيرا للدولة العثمانية في باريس، خاصة بعد أن فشل محاولات الباب العالي في الحصول على إجابة مقنعة من فرنسا حول احتلالها الجزائر سنة 1830م (Kodaman, 1991: p 41- 43). حيث سعى لحصول على دعم فرنسا ومساندتها وكسبها كحليف للدولة العثمانية خاصة في صراعها مع روسيا وفي مواجهتها للحركات

الانفصالية، مؤكدا على أنّ وحدة أراضي الدولة العثمانية واستقلالها سيضمن السلام لأوروبا كما سيحمي المصالح الفرنسية. وفي نفس الوقت؛ أشار رشيد باشا إلى أنّ ضعف الدولة العثمانية سيجعلها فريسة سهلة في يد روسيا، التي ستستغل الأوضاع من أجل تحقيق مصالحها، وبالتالي لن تترك الفرصة لنجاح أية خطة محتملة لإصلاح الأمور بها (Ata, 2014: p 163- 164).

من جهة أخرى؛ عمل مصطفى رشيد باشا في إطار عمله كسفير في باريس على تأمين موافقة أوروبا وضمان مساعدتها في تحديث وتقوية الدولة العثمانية عن طريق حركة الإصلاحات، لأنّه كان مقتنعا بأنّ الطريقة الوحيدة والمثلى لإنقاذ الدولة من مشكلاتها الداخلية والخارجية إنّما يكون بالأخذ بالمدنية الأوروبية(عبدي، 2014: ص 78).

وبرزت براعة مصطفى رشيد باشا الدبلوماسية أكثر من خلال اللقاءات التي عقدها مع كبار الشخصيات السياسية للدول الأوروبية التي كانت متواجدة في باريس وكان لها تأثير بالغ الأهمية في المجتمع والسياسة الفرنسية، وعلى رأسها سفير الولايات المتحدة الامريكية، والسفير الروسي (يوزو دي بوركو Pozzo Di Borgo) والسفير النمساوي مترنيخ. كما كان يتابع موقف إنجلترا تجاه القضايا الإقليمية والدولية وفي مقدمتها المسألة الجزائرية عن طريق نامق باشا سفير الدولة العثمانية في لندن حيث كانا يتبادلان الرسائل في هذا الشأن (فنادولينا، 1999: ص 138). كما حرص رشيد باشا على متابعة ما ينشر في الصحف الفرنسية والسعي إلى نشر بعض المعلومات الخاصة بالدولة العثمانية. إدراكا منه لأهمية الإعلام في نشر رؤية الدولة العثمانية إزاء تطور الأحداث على الساحة الأوروبية وتأثير ذلك على الرأي العام الفرنسي(Kodaman, 1991: p 61).

لكن رغم تلك الوسائل التي اعتمدها مصطفى رشيد باشا، والأساليب الدبلوماسية الفطنة التي انتهجها في تعامله مع الدول الأوروبية وبالأخص فرنسا، لم يفلح في إعادة الجزائر إلى الممتلكات العثمانية، فقد أصرّت الحكومة الفرنسية على اعتبارها منطقة مستقلة عن الدولة العثمانية(فنادولينا، 1999: ص 142).

أما بالنسبة لحل المسألة المصرية؛ فقد تأكدّ لمصطفى رشيد باشا خلال إقامته في باريس أنّها ليست مكانا للتفاوض ولا لإيجاد الحلول وإنّما في لندن التي كانت ساخطة على محمد علي باشا، ذلك أنّ الرأي العام الفرنسي كان مؤيدا لمحمد علي باشا والي مصر بسبب دور الصحافة الفرنسية، مما أثر بشكل واضح على العلاقات الدبلوماسية الفرنسية بشكل عام وعلى الصراع العثماني المصري على وجه الخصوص(عبدي، 2014: ص 81).

لكن رغم ذلك؛ إلاّ أنّ مصطفى رشيد باشا سعى إلى استمالة العاملين في الصحافة المحلية وكذلك الرأي العام وتوجيهه لصالح الدولة العثمانية، حيث بذل مبالغ مالية في سبيل تحقيق ذلك مثل دفعه شهريا لمبلغ يقدّر بـــــــ 150 فرنك لأحد محرري صحيفة message. وقد نجحت بعض مساعيه في أن تغيرت لهجة الصحافة الفرنسية وأصبحت تشير لاستمالة عقول الفرنسيين إلى المعاملة الفظة واضطهاد محمد علي للأهالي(فنادولينا، 1999: ص 70- 71).

بناء على ذلك؛ فهم مصطفى رشيد باشا أنّ بريطانيا التي كانت تمتلك ثقلا في الساحة الدولية آنذاك أكثر من فرنسا، هي الوحيدة القادرة على حل النزاع العثماني المصري، الأمر الذي جعله يدعو حكومته إلى ضرورة الاستفادة من سخط الحكومة البريطانية على محمد علي باشا لصالح الدولة العثمانية، مع تدعيم العلاقات العثمانية البريطانية. وقد وجدت هذه الدعوة صداها في السلطان محمود الثاني الذي بادر إلى تعيين رشيد باشا سفيرا عثمانيا في لندن سنة 1836م عوضا عن نوري أفندي، نظرا للحنكة الدبلوماسية التي كان يتمتع بها، ولتنفيذ أفكاره بشأن الدور البريطاني في الصراع العثماني المصري(فنادولينا، 1999: ص 72). و لم يكتف السلطان بهذا الأمر وحسب؛ بل عمد إلى منح مصطفى رشيد باشا لقب مستشار الشؤون الخارجية تكريما له على الحنكة والبراعة التي أبداها في سفارته في باريس والجهود التي يبذلها في سبيل حل المسألة المصرية(عبدي، 2014: ص 89).

وما إن تم تعيين مصطفى رشيد باشا سفيرا في لندن حتى التقى بسفير بريطانيا في إسطنبول، حيث أكدّ في اللقاء ضرورة الحرص على قيام علاقات صداقة حقيقية بين بلديهما في إطار الحفاظ على كيان الدولة العثمانية والدفاع عنها. علاوة على إنهاء تمرد محمد علي، والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، مع تفادي بعض الإجراءات غير الضرورية والتي قد تؤدي إلى خلق أزمات في العلاقات الثنائية وإلى التناقض في مواقف البلدين إزاء القضايا المشتركة(عبدي، 2014: ص 90- 91).

أضف إلى ذلك؛ أجرى مصطفى رشيد باشا عدّة لقاءات مع بالمرستون حول المسألة المصرية، خلص رشيد باشا من خلالها إلى أنّ بريطانيا لا تؤيد محمد علي، وترى أنّه من الضروري القضاء على تمرده بطريقة دبلوماسية وأنّه ينبغي تقوية الحدود مع روسيا مع عدم الاستناد إلى معاهدة خنكار اسكلسي ودون إعطاء روسيا حجة للتدخل في الصراع العثماني المصري، فضلا عن أنّ محاولات التقارب الروسي الفرنسي لا تقوم على أساس متين، وعدم القلق من الموقف الروسي لأنّ فرنسا في الحقيقة لا ترغب في تأييد محمد علي باشا(عبدي، 2014: ص 93- 94). وقد تحققت هذه الرؤية في البداية في عقد اتفاقية تجارية (معاهدة بلطة ليمان) مع إنجلترا(مصطفى رشيد باشا ودوره في السياسة العثمانية، ص 91)، ثم عقد مؤتمر لندن الأول والثاني 1840 و1841م التي وضعت حدا لمحمد علي باشا(Islam Ansiklopedisi, 2006: p 348- 349).

زيادة على ما سبق؛ عندما تولى مصطفى رشيد باشا وزارة الخارجية سنة 1837م حاول انتهاج سياسة خارجية متوازنة مع كافة القوى السياسية الإقليمية والدولية، ولجأ إلى التوسع في عقد الاتفاقيات والمعاهدات الخارجية لكسب مودة الدول الأوروبية، وطمأنتها تجاه سياسة الدولة العثمانية، ولتحقيق ذلك عمد إلى تسريح عدد من الموظفين الذين ثبت فسادهم، في حين انتقى عناصر جديدة وشريفة للعمل داخل ديوان الخارجية (انكه لهارد، 2008: ص 36). ومن هذه المجموعة برزت نخبة من الدبلوماسيين كان لها دور كبير توجيه السياسة العثمانية من أمثال أمين عالي باشا الذي اشتغل في سفارة الدولة العثمانية في فيينا سنة 1835م، ثم قائم بالأعمال في سفارة الدولة العثمانية إلى لندن سنة 1838م ثم سفيرا لها سنة 1841م(أبو الخير، 2018: ص 492- 494). علاوة على فؤاد باشا الذي نشط هو الآخر في المجال الدبلوماسي

بعد توليه سفارة الدولة العثمانية في لندن سنة 1840م، وكان له دور كبير في إنهاء الفتنة الطائفية في سوريا ولبنان سنة 1860م (أبو الخير، 2018: ص 434- 436).

4- مصطفى رشيد باشا رائد الإصلاحات والتنظيمات العثمانية

يعدّ مصطفى رشيد باشا من أبرز رواد ومهندسي حركة الإصلاحات والتنظيمات العثمانية التي ميّزت فترة حكم السلطان عبد المجيد الأول 1839 – 1861م، بل ويلقبه بعض المؤرخين الأجانب بأبي التنظيمات نظرا للدور الذي قام به في هذا الشأن (منتران، 1992: ص 67). حيث سمحت له وظائفه في الإدارة المركزية من جهة؛ وعمله كسفير في باريس ولندن من جهة ثانية، بتشكيل صورة ذهنية دقيقة للوضع الراهن في الدولة العثمانية، أين وقف على عيوب النظام العثماني ومكامن الخلل فيه لا سيما النظام الإداري. في الوقت الذي اطلع فيه على ملامح الحضارة والمدنية الغربية، وعاين عن قرب نظم الحكم والسياسة الداخلية للقوى الأوروبية، وتأثر بأفكار الشخصيات القوية الفاعلة في كل من فرنسا وبريطانيا(Kodaman, 1991: p 27). الأمر الذي جعل رشيد باشا يصل إلى قناعة مفادها أنّه بدون الأخذ بالمدنية الأوروبية عموما والنظام البرلماني الأوروبي على وجه الخصوص؛ فإنّ بلاده لن تستطيع إنقاذ حالها(Ata, 2014:p 164).

ومن هذا المنطلق؛ تلخصت وجهة نظر مصطفى رشيد باشا في الإصلاح في تنازل السلطان عن بعض حقوقه التشريعية ونقلها إلى مجالس خاصة(Tezi, 2018: p 138- 139)، وضرورة إصدار مرسوم الإصلاحات والتنظيمات التي تعني إعادة تنظيم مؤسسات الدولة وفق النظم والمفاهيم الغربية التي تحل محل النظم العثمانية القديمة التي لم تعد مجدية، وأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان تأييد أوروبا للدولة في اجتياز أزماتها المتعددّة (عبدي، 2014: ص 105- 106).

وقد استغل رشيد باشا هزيمة الجيش العثماني في معركة نزيب سنة 1839م للحصول على المساندة الرسمية من دول أوروبا لبرنامجه الإصلاحي، إلى جانب استغلاله لما كان يردّده السلطان محمود الثاني (أوضح لرعيتي أنّ للمسلمين جامع وللمسيحيين كنيسة ولليهود معبد، لا يوجد بينهم فرق، عدالتي ومحبتي تشملهم جميعا، جميعهم أبناء حقيقيون لي)، فكان ذلك البيان بمثابة الإشارة الأولى لمبدأ المساواة بين رعايا الدولة العثمانية(Tezi,2018: p 158).

ولما تولى السلطان عبد المجيد الأول الحكم بعد وفاة السلطان محمود الثاني، عمل مصطفى رشيد باشا أيضا على إقناعه بأنّ القضاء على الأزمات التي تعرّضت لها الدولة العثمانية وفي مقدمتها المسألة المصرية والضغط الروسي، لن يتم مواجهتها إلاّ بإدخال القوانين الأوروبية ومراعاة مصالح المسيحيين وتحسين أحوالهم، الذي سيضمن أيضا عدم تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة؛ بل وسيكسب السلطان الدعم الأوروبي في مواجهة تلك الأزمات وفي حل كافة المشاكل العالقة(Ata, 2014: p 164- 165).

وهكذا بإقناع رشيد باشا السلطان عبد المجيد الأول من جهة؛ والحصول على تأييد الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى؛ تم إصدار مرسوم خط شريف كلخانة سنة 1839م الذي يعتبر أقدم وثيقة دستورية في العالم الإسلامي تتضمن حقوقا قانونية واجتماعية وسياسة لرعايا الدولة العثمانية كفلت لهم الحرية والأمان وحماية الملكية الخاصة وتحديد قيمة الضرائب ومدة الخدمة العسكرية بخمس سنوات وكفلت المحاكمات العادلة. وسط احتفال مهيب حضره كبار رجال الدولة ومندوبي الدول الأجنبية وكبار العلماء وكبار الضباط وبطريركي الكنيستين اليونانية والأرمينية وكبير حاخامات اليهود (عبدي، 2014: ص 107).

رغم تحقق مساعي مصطفى رشيد باشا في افتتاح عهد التنظيمات بإصدار أول قانون وضعي على النمط الأوروبي تمثل في خط شريف كلخانة؛ إلاّ أنّ هذا الأخير اقتصر على العاصمة إسطنبول، و لم يطبق في سائر الولايات العثمانية، وظل سطحيا بحيث لم يمس جوهر الخلل في الدولة. كما أنّه حقق فوائد للدول الأوروبية أكثر مما هو مساعدة للدولة العثمانية للخروج من أزماتها(عامر، 2005: ص 111- 112). والأهم من ذلك أنّه واجه ردود فعل قوية في شتى أنحاء الدولة، حيث عارضه المسلمون بوجه عام لكونه منح تنازلات كثيرة لغير المسلمين، كما رفضه الأعيان لخسارتهم للأموال التي كانوا يحصلون عليها عن طريق الرشاوي والفساد الإداري(Ata, 2014: p 170). بالإضافة إلى معارضة روسيا التي أخذت تضغط على السلطان لعزل مصطفى رشيد باشا وإيقاف برنامجه الإصلاحي. وبالفعل تم تنحيته وعزله من منصبه كوزير خارجية سنة 1841م وعودته كسفير إلى باريس(صالح، 2017: ص 141- 142).

ومما ساعد أيضا في إسقاط مصطفى رشيد باشا عن السلطة إنّما عدم توفره على جهاز إداري يساعده على تنفيذ مشروعه الإصلاحي من جهة، والضغط الذي مارسه أعداؤه على السلطان عبد المجيد الأول من أجل عزله مستغلين في ذلك الوضع المالي المتدهور الذي كانت تعاني منه الدولة العثمانية من جهة ثانية(صالح، 2017: ص 142).

ورغم محاولات رشيد باشا في الحصول على دعم وزير خارجية بريطانيا اللورد بالمرستون من أجل حمايته من أعدائه وإقناع السلطان بعد إقالته (Dönmez ,2016: p 23- 27). إلاّ أنّه تم تنحيته عن منصبه كوزير خارجية توقف البرنامج الإصلاحي الذي حدّده للدولة العثمانية انطلاقا من تجاربه وخبرته، وكان عليه الانتظار لمدة 05 سنوات عيّنه السلطان عبد المجيد الأول صدر أعظم سنة 1845م بضغط من السفير البريطاني ستارتفورد كانينج (Dönmez ,2016: p 28). ليصبح بمقدوره من موقع السلطة تنفيذ العديد من الإصلاحات التي طالما تمنى تحقيقها، وإن كان توليه للصدارة العظمى لم يكن على وتيرة واحدة فقد تولاها 6 مرات بعد عزله في ظل الدسائس والمؤامرات التي كانت تحاك ضده (عبدي، 2014: ص 132- 136).

إذ بمجرد توليه الصدارة العظمى بادر بالاهتمام بالسياسة الخارجية للدولة العلية – معتمدا على مؤهلاته الدبلوماسية التي اكتسبها عندما شغل منصب الوزارة الخارجية، ولما كان سفيرا في باريس ولندن– وذلك من خلال تأسيس سفارات دائمة في باريس ولندن وبرلين، كما عمل على متابعة أمور السياسة الخارجية بهدف صيانة حقوق الدولة وتوظيف العمل الدبلوماسي من أجل صالحها(عبدي، 2014: ص 138).

ولأنّ مصطفى رشيد باشا كان يدرك أهمية تنظيم الإدارة في تقدم الدولة العثمانية؛ فإنّه جعلها من أولويات برنامجه الإصلاحي، وأولى الخطوات التي انتهجها في هذا الشأن هو ضمان المساواة بين رعايا الدولة أمام القانون، مع العمل على ضمان تنفيذ الدولة للقوانين وتأمين رعايا الدولة على حياته وشرفهم وأملاكهم. كما حرص على تنشئة مجموعة من الموظفين الإداريين يشكلون طبقة البيروقراطية العثمانية، فقد كان هدفه إبقاء السلطة في أيدي هذه الفئة بدلا من العسكريين والعلماء (Tezi,2018: p 139). علاوة على تشكيله لمجالس استشارية في العاصمة وأخرى في ولايات الدولة مكونة من أهالي تلك المناطق، فضلا عن إنشائه لنظارة خاصة بتقييم الإدارة وتطويرها واستحداث نظام التفتيش (عبدي، 2014: ص 141-142).

وفي المجال العسكري؛ حرص رشيد باشا على تحديث الجيش والأسطول. حيث عمل على وضع خطة لإعادة تنظيم القوات العسكرية فقسم الجيش إلى قسمين: القوات النظامية التي تقوم بالخدمة العسكرية، والقوات الاحتياطية المسماة الرديف.كما أنشأ عدد من المدارس العسكرية العليا لتخريج الجيش والبحارة على حد السواء، وافتتح مدرسة خاصة لتخريج الضباط بإشراف ضباط فرنسيين. وفي نفس الوقت استحدث هيئة للرقابة على السجون والتأكد من معاملة المسجونين معاملة إنسانية مع الحرص على منع التعذيب داخل هذه السجون(عبدي، 2014: ص 143- 144).

أما من الناحية الاقتصادية؛ أقدم مصطفى رشيد باشا على إلغاء بعض الرسوم التي كانت مفروضة على الأهالي، ونظم رواتب الموظفين ووحدها، وفرض اللغة التركية في المعاملات اليومية في البيع والشراء بالنسبة لأملاك الأجانب. بالإضافة إلى إنشائه للبنك العثماني مع إصدار أوراق مالية جديدة، وفرض ضريبة موحدة تقدر بنسبة 9%(عبدي، 2014: ص 145). فضلا عن تكليف مصلحة الموانيء بضبط عملية تحصيل الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات مع احترام الاتفاقيات التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الأجنبية فيما يتصل بهذا الأمر، مع التشديد على عدم السماح بالتدخل في شؤون الدولة الداخلية أو مساعدة الأعداء. كما اهتم بتنظيم أمور ميزانية الدولة العثمانية سواء أموال الدولة أو العوائد أو الضرائب أو الرسوم على التجار(عبدي، 2014: ص 146).

زيادة على ما سبق؛ أولى مصطفى رشيد باشا عناية خاصة بالعمران، إذ عمل على تطوير المدن وتأسيس البلديات في محاولة منه لصبغ العاصمة العثمانية بطابع الحواضر الأوروبية، وبدأ بمشروع توسيع

الشوارع وإزالة الازقة، وتصحيح الأحياء على نسق واحد، واستخدام الحجارة في البناء، علاوة على شق شوارع رئيسية في المدن(عبدي، 2014: ص 147). كما عمل على إعادة تعمير بعض الاحياء التي تعرضت للدمار مثلما فعل مع حي أكسراي في إسطنبول سنة 1856م والذي أحرقت فيه حوالي 730 مترلا، حي أعاد تعمير الحي بالكامل عن طريق إنشاء شوارع واسعة وبشكل دقيق(منتران، 1992: ص 113).

من زاوية أخرى؛ اهتم رشيد باشا بإصلاح التعليم وتحديثه وفق النمط الأوروبي. حيث سعى إلى الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الحديث من خلال إعطاء أهمية كبيرة لوظيفة المؤسسات التعليمية، وتزويد المجتمع بالمعرفة عن الحضارة الغربية. ويبدو أن مصطفى باشا هو أول من استخدم كلمة الحضارة في أول تقرير له الذي كتبه لما كان سفيرا في باريس إلى الباب العالي (Tezi, 2018: , p 145).

كما استحدث نظارة المعارف العمومية والتي كان أول ناظر لها المؤرخ المعروف أسعد أفندي، تلك النظارة التي تولت الإشراف على مكاتب (دار التعليم) مما أدى إلى نشأة الازدواجية في التعليم حيث ظلت المدارس الدينية تابعة لشيخ الإسلام والمدارس العسكرية تابعة لوزير الحربية من جهة. وتأسيس المدارس التي تلتزم بتطبيق نظام تعليمي يعتمد على مناهج دراسية حديثة، تتولى مهمة إعداد وتخريج الموظفين الذين يتولون العمل في دواوين الدولة العثمانية المختلفة، ومهمة تأهيل الطلاب للالتحاق بالجامعة (دار الفنون) من جهة ثانية(عبدي، 2014: ص 148- 149).

أضف إلى ذلك؛ سحب رشيد باشا إدارة الكتاتيب والمدارس الابتدائية والاشراف عليها من يد دار العلوم وإسنادها إلى إدارة الدولة مباشرة، وقام بإصلاح المدارس الرشيدية وأعقب ذلك تأسيس المدارس الإعدادية والمتوسطية واستكمال السلم التعليمي وصولا إلى إنشاء الجامعة. وكان رشيد باشا قبل ذلك قد أسس الأكاديمية على غرار الأكاديمية الفرنسية واستمر في الالتزام بنظامها حتى تم إنشاء الجامعة العثمانية. كما افتتح مجلس العلم في يوليو 1851م، وأنشأ لجنة التعليم بهدف الحد من نفوذ العلماء على عملية التعليم(عبدي، 2014: ص 149).

وفي ذات السياق؛ وجه رشيد باشا عناية خاصة بالأرشيف العثماني. كما شيّد سنة 1846م مبنى حجري على طراز حديث على شكل مكتبة واسعة ومنظمة داخل الباب العالي، وبادر بتجميع الوثائق القيمة التي كانت تعج بها المخازن المختلفة وتم وضعها بصورة منظمة ومنضبطة مستخدما الأساليب والطرائق الحديثة في هذا المجال. وشكل لجان تتكفل بفرز الوثائق وأصول الفرمانات والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية (كنج وآخرون، 2008: ص 16). كما أنشأ في عام 1847م دار للمحفوظات حملت في البداية اسم خزينة الأوراق ثم تحولت إلى نظارة خزانة الأوراق (كنج وآخرون، 2008: ص 17)، وأمر بإنشاء مكتبة متخصصة زودها بالكتب المتنوعة خاصة كتب التاريخ والجغرافيا والخرائط وتم افتتاح تلك المكتبة رسميا في عام 1850م(عبدي، 2014: ص 152).

شملت إصلاحات مصطفى رشيد باشا المجال القانوني أيضا؛ حيث وضع قانونا للعقوبات وفق النظم الحديثة، واستقدم خبيرا في القانون من فرنسا لوضع قانون مدني حديث للدولة العلية. كما أنشأ محكمة مختلطة في عام 1850م للبت في القضايا التجارية التي يكون الأجانب طرفا فيها يعمل بهذه المحكمة قضاة عثمانيين وأوروبيين. علاوة على إنشائه هيئة المبعوثان للفصل في شكاوى الرعايا التي يجب أن تصدر قرارها خلال 3 أيام وذلك بعد انتهاء التحقيقات مع طرفي النزاع وتصدر القرارات بأكثرية الآراء، كما أصدر تعليمات بتنظيم أساليب كتابة الوثائق وإجراءات سير الشكاوي في إطار من العمل الجاد لخدمة الدولة العثمانية (عبدي، 2014: ص 155). إلى جانب ترشيحه لجودت باشا إلى دار الإفتاء ليكون مستشارا له في هذا الصدد. (عبدي، 2014: ص 154)

5- الخاتمة:

يتضح مما تقدم ذكره؛ أنّ الدولة العثمانية لم تعرف الدبلوماسية بمفهومها الأوروبي الحالي القائم على إدارة العلاقات الخارجية من خلال تبادل السفراء وإقامة السفارات الدائمة إلاّ في القرن 19م، إلاّ أنّه لا يمكن إنكار أنّه كان للدولة العثمانية علاقات دبلوماسية مع جيرانها منذ نشأتها تجسّدت في المعاهدات والاتفاقيات. ثم تطورت تلك العلاقات لتشمل إرسال سفراء للعواصم الأوروبية الكبرى، أين كان لهم دور كبير في التعرف على مظاهر الحضارة الغربية ومن ثم نقلها إلى الدولة في شكل تقارير، وبفضلهم بادر بعض السلاطين إلى إجراء إصلاحات إدارية ومالية وعسكرية.

وبشكل تدريجي أخذت ملامح الدبلوماسية تتشكل في الدولة العثمانية، لتتضح معالمها في القرن 19م الذي وصف على أنّه العصر الذهبي للدبلوماسية العثمانية. حيث أرسلت فيه سفارات دائمة إلى أوروبا بعد أن كانت مؤقتة، مكونة من شخصيات ذو كفاءة وخبرة في المجال الدبلوماسي اكتسبتها من المناصب الإدارية التي شغلتها أو من سفرها إلى أوروبا في مهمات سياسية.

وهذا حال مصطفى رشيد باشا الذي أهلّه عمله ككاتب وكوزير خارجية وكسفير وكصدر أعظم لأنّ يكون رائدا من رواد الدبلوماسية العثمانية. حيث استطاع أن يكسب ثقة ودعم كل من بريطانيا وفرنسا – لما كان سفيرا بلندن وباريس– في مواجهة الدولة العثمانية للأزمات التي اعترضتها وفي مقدمتها المسألة المصرية. ليس هذا وحسب؛ بل ونجح في أن يكسب تأييد تلك الدول لبرنامجه الإصلاحي الذي هدف من خلاله إلى إنقاذ دولته من التدهور والانحطاط الذي أصابها – وإن كانت المساعدة الأوروبية ما هي سوى وسيلة اتخذتها لتسهل من عملية التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ، حتى يتسنى لها في الأخير قبض يدها على ممتلكات الرجل المريض–، والتي أدت إلى إعلان التنظيمات العثمانية ممثلة في خط شريف كلخانة خلال عهد السلطان عبد المجيد الأول.

ورغم الصعوبات والعراقيل التي واجهها مصطفى رشيد باشا نتيجة لهذه التنظيمات، فقد لقيت معارضة شديدة ليس من قبل المحافظين الذين رأوا فيها خروجا عن التقاليد الإسلامية وحسب؛ بل وحتى

الرعايا المسيحيين واليهود الذين اعتبروا أنّها قد أضافت لهم مسؤوليات جديدة هم في غنى عنها، رغم أنّ هذه التنظيمات كانت في الأساس لصالحهم. بالإضافة إلى معارضة أعداء مصطفى رشيد الذين ظلوا يدبرون له المكائد والمؤامرات حتى أزاحوه عن السلطة بشكل نهائي. إلاّ أنّه استطاع إجراء جملة من الإصلاحات عندما أصبح صدرا أعظما في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية. بالإضافة إلى مساهمته في تكوين طبقة بيروقراطية عثمانية كان لها أبلغ الأثر في الفترات اللاحقة من عمر الدولة العثمانية في تحديث هذه الأخيرة وإدخال مفاهيم حديثة كالدستور والديموقراطية والجمعيات وغيرها.

6- قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. الكتب:

- أفندي، محمد. (2017). جنة الكفار سفير عثماني في باريس سنة 1721 سفارتنامة محمد أفندي. دراسة وتحقيق: عبد الرحيم بنحادة. تقديم: خالد زيادة. ط 1. الرباط: دار أبي رقراق.
- انكه هارد. (2008). تاريخ الإصلاحات في الدولة العثمانية. نقله إلى العربية: محمود علي عامر، نقله إلى العثمانية: علي رشاد. دمشق: دار الزمان.
- رائسي، إدريس الناصر. (2007). العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر. ط1. بيروت: دار الهادي.
- أبو الخير، بلال. (2018). 101 من عمالقة آل عثمان. ترجمة: مركز الدراسات والأبحاث في دار الخير الإسلامية. ط2. بيروت: دار الخير الإسلامية.
- فنادولينا، أنينل ألكسندر. (1999). الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينيات القرن التاسع عشر. ترجمة: أنور محمد إبراهيم. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- مصطفى، نادية محمود. (1996). العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية. ط 1. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- منتران، روبير وآخرون. (1992). تاريخ الدولة العثمانية. ترجمة: بشير السباعي. ج 02. القاهرة: دار الفكر للدراسات.

2. الرسائل الجامعية:

- جمال الدين، فردوس بنت حافظ. (2014). دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1203- 1320 ه/ 1780- 1909م). دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة أم القرى.
- عبدي، رشيد ميكائيل محمد. (2014). مصطفى رشيد ودوره في السياسة العثمانية 1800/ 1858م. ماجستير في التاريخ الحديث. جامعة المنصورة.

3. المقالات:

- صالح، آراء جميل. (2017). الإصلاحات وبداية حركة التنظيمات في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839- 1861). مجلة قرطاس المعرفة. (العدد 04). ص 133- 156.
- عامر، محمود علي. (2005). حركة الإصلاح في الدولة العثمانية. مجلة دراسات تاريخية. (العددان 91- 92). ص 109- 138.
- العواد، محمد. (2020). سفير عثماني في فرنسا مطلع القرن التاسع عشر عبد الرحيم محب أفندي. مجلة دراسات. (العدد 07). ص 369- 390.
- قاسم، محي الدين. (1999). التعاملات والمراسيم الدبلوماسية في الدولة العثمانية. مجلة الإجتهاد. (العدد 43). ص 07- 73.
- محمد، صالح خضر. (2015). أثر الدبلوماسيين العثمانيين في تطور الهوية الدبلوماسية والتشريعية للدولة العثمانية 1492- 1839. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية. المجلد 07. (العدد 21). ص 364- 397.
- منصور، جليل جاسم. (2017). الدبلوماسية العثمانية وأثرها في سياسة التغريب 1716- 1839. مجلة جامعة بابل. المجلد 25. (العدد 06). ص 2792- 2811.

المراجع الأجنبية:

1. الكتب:

- Kodaman, Bayram. (1991). Les Ambassades de Moustapha Rechid Pacha à Paris. Ankara: Imprimerie de la société Turque d'histoire.
- Tezi ,yüksek Lisan. (2018). Tanzimat Dönemi ve Mustafa Reşit Paşa. Sivas:Fatih yıldız.

2. المقالات:

- Ata, Ramazan. (2014).Mustafa Reşit Paşa ve Tanzimat.Mütefekkir.(sayi 01). P 159- 173.
- Dönmez, Ahmet. (2016).Reform Karşıtları ve Mustafa Reşidt Paşa : Tanzimat fermanı'nın bedeli. Journal of Turkish studies. (volume 11/06). P 17- 30.
- Yerasimos, Stéphane. (1999). Explorateurs de la modernité : les ambassadeurs ottomans en Europe. Dossier Genèses, Sciences sociale et histoire. (volume 35). P 65- 82.

3. الموسوعات:

- Islam Ansiklopedisi. (2006).cilt 31. P 348- 350.